

بيان  
وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيه

السيد/ محمد حفيظ العجمي  
سكرتير ثان

أمام

اللجنة السادسة (القانونية)  
الدورة الثانية والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة

{البند 84}: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

الأربعاء الموافق 5 أكتوبر 2017

المراجعة بعد الإلقاء

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،

في البداية يشرفني باسم دولة الكويت أن أتقدم لكم بالشكر على ما تبذلونه من جهد وعطاء متواصلين في إدارتكم الحسنة لأعمال هذه اللجنة، وكما أود أن اشكر الأمين العام على تقريره السنوي بشأن تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي في الوثيقة رقم (A/72/268)

وفي هذا الصدد ينضم وفد بلادي للبيان الذي ألقته الجمهورية الإسلامية الإيرانية نيابة عن دول حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

تشدد دولة الكويت على الأهمية البالغة لمبدأ سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي كما ترحّب بما ورد في تقرير الأمين العام، وتؤكد على ضرورة العمل بما جاء بالتقرير لضمان تمتع المجتمع الدولي بالسلام والأمن الدوليين، ولكي تتحقق العدالة والمساواة التي نصبوا إليها بما يعزز الاقتصاد والتنمية المستدامة ويكفل القضاء على الفقر والجوع وحماية حقوق الإنسان.

ومن هذا المنطلق، تشدد دولة الكويت على احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في التصدي للتحديات والتهديدات التي يواجهها المجتمع الدولي، كما تقرّ بوجوب حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للفرد والمساواة بين الجميع دون تمييز، بما يحقق السلام والأمن والتنمية الاقتصادية.

**السيد الرئيس،**

أصبحت الدساتير والقوانين المرآة التي تعكس مدى احترام الدول للحقوق والحريات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن هذا المنطلق فإن دولة الكويت على الصعيد المحلي تتمتع بنظام دستوري ديمقراطي ينص على أن الأمة مصدر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويتميز هذا الدستور بخضوع الجميع له حيث بيّن الحقوق والواجبات وجسّد احترام سيادة القانون في مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث ووجوب التعاون بينهما، وعدم التمييز بين الأفراد في الحقوق والواجبات وتمتعهم بالحرية والمساواة.

**السيد الرئيس،**

ومن نفس المنطلق لكن على الصعيد الدولي، فإن دولة الكويت تحرص على التمسك بالمبادئ الدولية، واحترام القوانين، والاتفاقيات الدولية من خلال المحافظة على الأمن والسلم الدوليين ووجوب تسوية أي منازعات قد تنشأ بين الدول بالوسائل السلمية.

في هذا الصدد، تؤكد دولة الكويت أن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي تعزز ضعف الإرادة السياسية فيما يتعلق بكفالة الامتثال للقانون، ومما يؤكد ذلك الانتهاكات الجسيمة والمتكررة التي يرتكبها الجانب الإسرائيلي في مواصلته بناء المستوطنات غير المشروعة، ضاربةً عرض الحائط كل القرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، لذلك يجب علينا بذل المزيد من الجهود، واتخاذ جميع الوسائل تجاه احترام سيادة القانون على النطاق العالمي، وتطبيقه على الجميع دون انتقائية تعزيراً للعدالة، وتحقيقاً للسلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، تؤكد التزام دولة الكويت الكامل بكافة القوانين والمواثيق الدولية التي تعزز حكم القانون وتضمن حق الإنسان في التنمية على أسس المساواة والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

وشكراً السيد الرئيس ،،،،